كينيا والحكم البريطاني

للدكتور صلاح العقاد

مدرس التاريخ الحديث

تمهيد :

تثير كينيا أعقد المشاكل من بين المستعمرات البريطانية فى أفريقيا فى وقتنا الحاضر . فان وجود أقلية كبيرة من المستوطنين بها ، قد وجه سياسة بريطانيا نحوها توجيها خاصا لا يتمشى مع السياسة العامة التى اضطرت بريطانيا الى اتباعها فى معظم مستعمراتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وأعنى بذلك السماح للمستعمرات بالتقدم تدريجا نحو الحكم الذاتى وتخييرها بعد ذلك بين الاستقلال التام أو بقائها فى الكومنولث ، وهذا ما حدث مثلا فى غانة أو نيجيريا ، مع أن السكان فى هذه المناطق ليسوا أكثر تقدما أو وعيا من سكان كينيا . ولكن المسألة هى أنه بالنسبة لكينيا كان لابد من الاتفاق أولا على مشكلة أخرى عويصة وهى :

كيف يكون مستقبل الأوروبيين المستوطنين بالبلاد الذين اعتادوا أن يكون لهم التفوق السياسى والاجتماعى على الأجناس الأخرى فى حالة قيام حكم ذاتى ، وهو الأمر الذى يؤدى بطبيعة الحال الى أن تتسلم غالبية السكان من الافريقيين مقاليد الحكم . ؟

وقبل أن نعالج أنظمة الحكم البريطانى التى أدت الى بروز تلك المشكلة ، لابد أن نعطى فكرة عامة عن أصل سكان كينيا .

معظم السكان الافريقيين ينتمى الى مجموعة البانتو المنتشرة جنوب خط الاستواء . ولكن كينيا مثل معظم الدول الافريقية الناشئة حديثا لا تتحقق بها وحدة السكان من الناحيتين الثقافية والاجتماعية ، فلا توجد بها لغة موحدة ،

كما أن المجموعات القبلية تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث درجة الحضارة وطريقة المعيشة . ذلك أن حدود تلك الدول قد خططت فى الغالب نتيجة لتقسيم الدول الأوروبية للقارة الى مناطق نفوذ . بينما أن القبيلة التى هى الوحدة الأساسية فى المجتمع الافريقى لا تعترف بالوطن الجغرافى . وقد رسمت حدود كينيا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر نتيجة اتفاقيات عقدت بين بريطانيا وبين الدول ذات الأطماع فى شرق أفريقيا ، وأهمها فى ذلك الوقت ألمانيا التى استولت على الجزء الجنوبى المعروف حاليا بتنجانيقا ، ثم مع ايطاليا التى كانت تطالب حينذاك بالقسم الشمالى من ساحل أفريقيا الشرقى الذى يعرف الآن بالصومال . واعترفت هاتان الدولتان بامتداد منطقة النفوذ البريطانية فى الداخل حتى منابع النيل ، التى تكون حدود كينيا الشمالية والغربية ، وذلك حتى يتسنى لبريطانيا انشاء كتلة من المستعمرات المتراصة من وادى النيل حتى ساحل المحيط الهندى.

والعناصر الرئيسية التى تسكن هذه المنطقة هى :

(أولا) السواحلية الذين يقطنون الشريط الساحلى ، وهم أساسا من أصل بنتاوى ، ولكن تأثروا تأثرا كبيرا بالهجرات العربية والفارسية التى وفدت على الساحل الأفريقى منذ القرن العاشر الميلادى والتى أسست أمارات اسلامية، كان آخرها وأهمها سلطنة زنجبار فى القرن التاسع عشر . وتتميز اللغة السواحلية بمداخلة كثير من الألفاظ العربية الدالة على الشئون الحضارية . وهى معروفة فى جميع أنحاء شرق أفريقيا حتى الكونغو . وكان السواحلية المسلمون يعيشون فى الساحل بمعزل عن القبائل الأفريقية الخالصة التى نعرفها الآن فى كينيا . وذلك حتى حكم السيد سعيد سلطان زنجبار فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وبعد فتح المنطقة الداخلية للتوسع التجارى الذى قام به العرب والسواحلية فى أفريقيا الشرقية بدأت القبائل الأفريقية تفد على الساحل تحت ضغط غارات الجالا الذين أتوا من الصومال ، وذلك مثل قبائل الدروما وغيرها الذين تسامح معهم المسلمون فاحتفظوا بدياناتهم الوثنية وان كانوا قد تأثروا تأثرا كبيرا باللغة السواحلية .

(ثانيا) قبائل الونيكا والواكمبا التى تسكن خلف الشريط الساحلى المواجه لمدينة ممبسة . وبحكم موقع هذه القبائل ظهرت فيها مؤثرات من الحكم العربى الاسلامى فى الساحل . فرؤساء قبائل الونيكا كانوا يدعون بالسلاطين ، ولكن المسلمين لم يهتموا بنشر دينهم بين هذه القبائل بالرغم من أنها خضعت سياسيا فى بعض الأحيان لسلطنة زنجبار . بل على العكس تركت الحرية للمبشرين كى ينشئوا مراكز تبشيرية بين تلك القبائل . ولكنهم لم يجدوا نجاحا كبيرا فان أراضى الونيكة والواكمبا تقع فى أفقر مناطق كينيا . ولذلك كانوا يقبلون على أى داع من الدعاة الدنيين ما دام يقدم لهم منحا من الطعام والكساء . ولنفس السبب أقبلت هذه القبائل على العمل فى خدمة الادارة البريطانية حينما وصل نفوذها الى تلك المنطقة مع امتداد الخط الحديدى الذى أنشىء ليصل بين ممبسة والبحيرات .

(ثالثا) قبائل الكيكويو ووصفها بالقبيلة من باب التجوز لأن كثرة تفرعاتها وعدد الذين ينتمون اليها وهم يبلغون نحو مليون ونصف يجعل من الأصح وصفها بشعب الكيكويو ، وهى أكبر وحدة جنسية وثقافية متجانسة من حيث العدد والأهمية السياسية فى كينيا فى الوقت الحاضر ، حيث أن معظم القائمين بالحركة الوطنية كما سنرى ينتمون الى هذه المجموعة . وكان الكيكويو قبل مجىء الأوروبيين يعيشون فى هضاب كينيا المرتفعة ويستغلون أراضيها الخصبة ، ولذلك كانوا نسبيا أكثر مجتمعات كينيا استقرارا . ومع أن المجتمعات الزراعية لا تتصف عادة بالميول الحربية فان قبائل الكيكويو اشتهروا بمقاومة التوغل البريطانى فى بلادهم ثم بالدفاع عن أراضيهم حين بدأ الأوربيون يستولون عليها وان قيل بأن الأوروبيين استغلوا فرصة غياب بعض فروع الكيكويو هربا من وباء انتشر فى الهضاب حينذاك .

(رابعا): فى اقليم كاثيراندو الواقع على ساحل بحيرة فكتوريا توجد مجموعة بنتاوية أخرى مثل الكيكويو ولكنها تختلف عنها اختلافا كبيرا من

حيث التقدم الحضارى . فحتى بداية هذا القرن كانت تعيش عيشة بدائيـة لم تتجاوز مرحلة العرى .

(خامسا) يوجد بكينيا مجموعة من القبائل تعرف بالنيلية لأن لغتها تشبه لغة الزنوج الذين يعيشون فى حوض النيـل الأعلى مثل الدنكة أو الشلوك . وليس من الضرورى أن يكون الأصـل الجنسى واحدا وأهم النيليين فى كينيا الميزاى والناندى . وتشتهر القبيلة الأولى بنزعتها العسكرية ومقاومة الخضوع للادارة الأوروبية شأنها فى ذلك شأن جميع المجتمعات الرعوية . فهى من هذه الجهة تختلف عن الكيكويو الذين أمكن اخضاعهم للسلطات البريطانية .

وضع الحماية

كانت كينيا تعرف فى الفترة الأولى من الحكم البريطانى بمحمية شرق أفريقيا البريطانية واستمر نظام الحماية منذ سـنة ١٨٩٥ حتى ١٩٢٠ حين حولت كينيا الى مستعمرة تاج ، وأطلق عليها اسم كينيا وهو اسم جبل بالمنطقة .

والواقع أن الفرق بين نظام الحماية والمستعمرة ليس له قيمة الا من الناحية القانونية . أما من الناحية العملية فقد أخضعت كينيا لجميع أنواع الاستغـلال منذ عهد الحمـاية . بل يلاحظ أنه فى ظل نظام الحماية لا تلتزم الدولة الحامية بالاصـلاحات الداخلية والانفاق على سكان البلاد بحجـة أنهم لا يخضعون لادارتها المباشرة . أما حين تصبح المحمية مستعمرة فان الدولة الاستعمارية تعد نفسها مسئولة عن السكان . وبعبارة أخرى انتفعت بريطانيا بمحمية شرق أفريقيا اقتصاديا واستراتيجيا فى ظل الحماية دون أن تحمل نفسها مسئولية الادارة أو رعاية مصالح السكان الأصليين .

وقبل أن تعلن بريطانيا حمايتها رسميا على هذا الجزء من أفريقيا الشرقية ، تولت احـدى الشركات اسـتغلال منطقة النفوذ البريطانيـة فى الساحل من سنة ١٨٨٨ حتى سنة ١٨٩٥ ، ومن المعروف أن كثيرا من المشروعات الاستعمارية

فى ذلك الوقت كانت تتولاها شركات مكونة من رأس مال خاص وتتنازل لها الحكومات فى المستعمرة عن مظاهر السيادة مثل حق عقد المعاهدات واعلان الحروب .

وهكذا تألفت شركة شرق أفريقيا البريطانية تحت ادارة وليم ماكينون ، وحصلت على امتياز من سلطان زنجبار لادارة المنطقة الساحلية التابعة له والتى تمتد الى مسافة عشرة أميال فى الداخل نيابة عنه ، وذلك نظير مخصص سنوى قدر بأحد عشر ألف جنيه ، وكان أصحاب الشركة يعتقدون بأن الضرائب الجمركية التى سيجبونها لحساب الشركة ستدر عليهم الأرباح التى تغطى نفقات الادارة وتزيد عليها . ذلك أن سلطنة زنجبار كانت تستمد فعلا معظم مواردها من الرسوم الجمركية . ولكن الشركة البريطانية التى انساقت فى أعمال توسعية واجهت نفقات متزايدة فاضطرت الى فرض ضريبة أخرى عقارية لم تكن معروفة فى ظل الحكم العربى فاستثارت سخط الرأى العام . وترجع السياسة التوسعية التى اتبعتها الشركة الى عدة أسباب منها : التمهيد لانشاء خط حديدى بين ممبسة ومنابع النيل ليحل محل القوافل العربية فى نقل تجارة أفريقيا ، ومنها مواجهة خطر المهدية المتزايد فى السودان والرغبة فى الاحاطة به من الجنوب فى الوقت الذى تقرر فيه ارسال حملة للقضاء على الدولة المهدية من شمال وادى النيل .

(ثالثا) وقوع حرب أهلية فى أوغندة بسبب الانقسامات الدينية بين المسلمين والبروتستنت والكاثوليك نتيجة نشاط البعثات التبشيرية هناك . ولما كانت بريطانيا حريصة على الاستئثار بالنفوذ فى منابع النيل ، وكانت مضطرة من جهة أخرى لحماية حلفائها البروتستنت فقد تكفلت الشركة بارسال حملة عسكرية عبر أراضى كينيا بقيادة لوجرد سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٨٩٤ ، وفى طريقها الى أوغندة كانت الحملة البريطانية تطلب الى قبائل كينيا أن ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات حماية فكانت تستجيب لها فى معظم الأحيان .

ولا شك أن هـذه المسئوليات المتزايدة قد أضعفت مركز الشركة ومهدت السبيل لحلول الحكومة البريطانية محلها والسبب المباشر الذى أدى الى سحب امتياز الشركة فى سنة ١٨٩٥ هو وقوع ثورة محلية فى المنطقة الساحلية بزعامة احدى الأسر العربية القديمة فى المنطقة وهى أسرة المزروعيين ، ولما اتسع نطاق هذه الثورة وامتـد بها الوقت حتى اضطرت بريطانيا الى ارسال امدادات من موانى السودان تقرر انهاء امتياز الشركة تماما كما حدث فى الهند عندما ألغيت شركة الهند الشرقية الشهيرة فى سنة ١٨٥٧ بسبب قيام ثورة أهليـة ، وفكرت الحكومة البريطانية فى رد المنطقة الى سلطان زنجبار مقابل تعويض مالى ، لولا أن اعترض المتحمسون للسياسة الاستعمارية وأيدتهم فى ذلك جمعيات مكافحة تجارة الرقيق .

وفى بداية عهد الحماية كان اهتمام بريطانيا مركزا فى الساحل . بدليل أن المقيم البريطانى اتخذ مقره فى جزيرة زنجبار ، ثم انتقل فى سنة ١٨٩٧ الى ميناء ممبسة ولكن بامتداد الخط الحديدى الذى نشطت الحكومة البريطانيـة فى انفاذه منذ تسلم الادارة كان محور الاهتمام ينتقـل تدريجا الى الداخل . حتى اذا تولى السير شارلز اليوت شئون المحمية فى سنة ١٩٠١ تثبت الاتجاه الجديد بسبب تحمسه لفكرة توطين الأوربيين فى هضاب كينيا التى كان الخط الحـديدى قد وصل اليها فى ذلك الوقت . وكان لابد من حمايته فى رأى اليوت بواسطة اقامة المستعمرات الأوروبية حوله ، وهكذا نقل مقر الاقامة العامة الى نيروبى وأمكن تقسيم كينيا الى سبع وحـدات ادارية يقيم فى كل منها وكيل بريطانى كحلقة صلة بين القبائل وبين الاقامة العامة .

الهجرة والاستيلاء على الأراضى

كشف الرحالة الانجليز منذ أواخر القرن التاسع عشر عن صلاحية مرتفعات كينيا لاستيطان الأوربيين واستغلالهم لأراضيها ، وبعد مضى سنتين من وضع شرق أفريقيا البريطانية تحت اشراف الحكومة صدر أول قانون عن تملك الأراضى

بواسطة الأوروبيين سنة ١٨٩٧ ، ولكن أحدا لم يهتم للانتفاع بهذا القانون حتى تولى المحمية سير تشارلز أليوت فأظهر تحمسا شديدا لهجرة الأوربيين الى كينيا لاستغلال هضابها الخصيبة ، كما أنه أبرز أهمية احاطة الخط الحديدى الذى يصل بين المحيط الهندى وأوغندة وعتد الى مسافة ٨٧٠ ميلا بجاليات من الأوروبيين الذين يستطيعون بسهولة نقل منتجاتهم وفى نفس الوقت يحمون الخط من الافريقيين الذين قاوموا هذا المشروع الضخم ، ولا سيما قبيلة المزاى .

وطبقا لقانون تملك الأراضى الصادر فى سنة ١٩٠٢ كان لحاكم المحمية أن يؤجر أى قطعة لا تزيد مساحتها على ألف فدان للمهاجرين الأوروبيين لمدة ٩٩ سنة بايجار تافه قدره بنى واحد للفدان (البنى = ٤ مليمات) ، واذن فهو ايجار شكلى أريد به ستر حقيقة مؤلمة وهى نقل ملكية أراضى الأفريقيين نهائيا الى يد المهاجرين الأوروبيين ، وقد توسع اليوت فى استخدام هذا الحق فدعا الأوروبيين المقيمين فى جنوب أفريقيا الى ترك البلاد التى خربتها حرب البوير ، والقدوم الى كينيا ، وذلك علاوة على المهاجرين القلائل الذين قدموا من بريطانيا. ومن أشهر هؤلاء المهاجرين الأوائل الذين وضعوا أيديهم على مساحات شاسعة فى هضبة كينيا لورد دى لامير ، ولما شرت الحكومة البريطانية بتوسع اليوت فى منح الأراضى للأوروبيين دون أى اعتبار لمحتليها من الافريقيين ، واقترحت تقسيم كينيا الى قسمين متميزين : مناطق قابلة لتملك الأوربيين وأخرى تحجز لاقامة الافريقيين . ولكن اليوت لم يوافق على هذا الاقتراح ، فاستقال فى سنة ١٩٠٥ . على أن حركة الهجرة واغتصاب الأراضى لم تتوقف الى عهد قريب فى كينيا . حتى بلغ عدد المستوطنين الأوروبيين ٢٩٠٠٠ يمتلكون مساحة قدرها ٤٣٠٠٠ ميل مربع ، وتبلغ كثافة السكان الأفريقيين فى بعض المحتجزات ١٠٠٠ شخص للميل المربع ، بينما نجد أن متوسط الكثافة عموما فى كينيا هو ٢٤ للميل المربع . وحجة الأوروبيين التى يبررون بها الاستيلاء على الاراضى هى أن هذا الاستيلاء فى مصلحة اقتصاديات البلاد لأن الأوروبى أقدر على الانتاج من الأفريقى ، وحجة أخرى مؤداها أن الملكية الأفريقية ليست ملكية ثابتة ، وانما

هى أقرب ما تكون الى حق انتفاع مؤقت تستمتع به القبيلة مدة معينة فى منطقة غير محددة المعالم . فمثلا حين وصل الأوروبيون الى هضبة كينيا ، كانت قبيلة الكيكويو التى اعتادت سكناها قد تركتها تحت تهديد قبيلة الميزاى القوية . ولكن الكيكويو يرون أن علاقة الدم هى الطريقة الوحيدة لانتقال ملكية الأراضى ، ولذلك لم يعترفوا بحق الأوروبيين فى امتلاك الهضبة التى يعتبرونها وطنهم التقليدى وسيكون لهذا الوضع أبعد الأثر فى توجيه حركة المقاومة بكينيا حاليا .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى صدر قانون تسهيل اجراءات تملك الأوربيين ، وذلك مكافأة لهم على المساهمة الفعالة فى مطاردة الألمان من شرق أفريقيا . فرفعت مساحة القطعة التى يجوز للحاكم منحها الى ٥٠٠٠ فدان ، ونص صراحة على حق الحاكم فى الاستيلاء على أراضى الأهالى ، وبعد انتهاء الحرب رسمت خطة لمنح امتيازات للجنود المسرحين لتملك الأراضى فى كينيا (Soldier Scheme) كما حصل المستوطنون على حق انتخاب أعضاء فى المجلس التشريعى سنة ١٩١٩

وتتميز الملكية الأوروبية فى كينيا بالروح الاقطاعى ، فكثير من الملكيات تتجاوز عشرة آلاف فدان ، ونستطيع أن نضرب الأمثلة الآتية على مدى اتساع هذه الملكيات : دى لامير ١٠٠٠٠٠ فدان ، لورد سكوت وبلايموث ٣٥٠٠٠٠ فدان ، شركة شرق أفريقيا المتحدة ٣٢٠٠٠٠ فدان ، شركة غابات جوجان ٢٠٠٠٠٠ فدان . ويستخدم هؤلاء الملاك معظم أجرائهم من الأفريقيين ، وذلك نظير منحهم قطعة صغيرة من الأرض يزرعها الأفريقى لنفسه ، ولكن بشرط أن يحدد له المالك نوع المحاصيل التى يزرعها ، ويحرم الملاك الأوروبيون على الأفريقيين زراعة جميع السلع الصالحة للتصدير ، وعلى الأجير الأفريقى أن يعمل نظير الانتفاع بقطعة الأرض ١٨٠ يوما فى أرض المالك الذى يتحكم فى تحديد الأيام اللازمة له ، وحتى يشعر الأفريقى بالحاجة الملحة للعمل فى المزارع الأوروبية فرضت ضرائب رؤوس على الأفريقيين . وكانت العقوبات تفرض الى

عهد قريب على الأفريقيين الذين يمتنعون عن العمل فى مزارع الأوروبيين فى موسم الحصاد أو فى حالة وقوع أوبئة زراعية .

ظهرت وطأة انتزاع الأراضى على الأفريقيين منذ نهاية الحرب الأولى ، فكان من الضرورى البحث عن الوسائل التى تضمن لهم العيش على الأقل ، لا سيما وأن الأوربيين لم يستطيعوا أن يستغلوا جميع الأراضى الشاسعة التى امتلكوها وفى سنة ١٩٢٣ أعلنت الحكومة البريطانية عن سياستها الجديدة فى كينيا ومؤداها أنه فى حالة تعارض أطماع الأوربيين مع مصلحة الأفريقيين ، فان الحكومة البريطانية ستراعى مصالح الأفريقيين .

وكان هذا ضرورة شكلية حتمها وجود نظام الانتداب فى تنجانيقا المجاورة ، وبما أن ميثاق الانتداب يلزم الدولة المنتدبة برعاية مصالح السكان الأصليين وتأمين وسائل معيشتهم ، فقد أصبح من المستحيل على بريطانيا أن تميز فى المعاملة بين قطرين متجاورين يقوم بين سكانهما اتصال وثيق .

وبالرغم من أن الأوروبيين كانوا يبررون سياستهم الاستعمارية فى أفريقيا بأنها تهدف الى نشر الحضارة بين السكان الأصليين فقد كان من الصعب أن ينطبق هذا الهدف على مستعمرات الاستيطان ، حيث تقرر حصر معظم السكان الأصليين فى مناطق خاصة بهم ، لا يجوز لهم الخروج منها الا بتصريح خاص وهو ما اصطلحنا على تسميته بمناطق الاحتجاز (reserves) .

وقد تكدست القبائل الأفريقية فى كينيا فى هذه المناطق مع ملاحظة أنها اختيرت فى أراضى أقل خصبا من هضاب الأوربيين ، ومنذ سنة ١٩٢٢ تعاقبت على كينيا (لجان ملكية) لدراسة أحوال مناطق الاحتجاز وكيفية حماية الأفريقيين من الموت بها جوعا ، وكان أهم هذه اللجان هى لجنة هيلتون فى سنة ١٩٢٨ ، فقد أوصت هذه اللجنة بضرورة تعويض القبائل التى تنزع عنها ملكياتها فى المستقبل بأراض جديدة كافية لضمان بقائها . وألا يزيد ايجار هذه المناطق عن ٣٣ سنة ، وأن يتم ذلك بعد استشارة مجلس القبيلة ، ورغم أن حكومة العمال وافقت على

هذه التوصية فى سنة ١٩٣٠ فانها لم تستطع أن تحترم وعدها عندما اكتشف الذهب فى كفراندو وهى منطقة احتجاز خصصت لقبائل الليو . فقد استصدر المستوطنون تشريعا جديدا يعفى ادارة كينيا من تعويض السكان بمساحة مشابهة فى القيمة عند انتزاع الأراضى طبقا لقانون سنة ١٩٣٠ بل يجوز دفع عوض مالى يوضع فى الخزانة المخصصة للاصلاحات الاجتماعية الأفريقية (Narive fund) ولم ينس المستوطنون أن يبرروا خرقهم للوعود بحجة خلقية فقد ذكروا أن استغلال المناجم الذى لا يمكن أن يقوم بها سواهم سيتيح للأفريقيين عملا يضمن لهم معيشة أفضل من تلك التى يحيونها فى مناطق الاحتجاز ، على أن مجلس اللوردات والصحافة البريطانية انتقدت هذا العمل ووصفته بأنه غير خلقى ، ولكن وزارة المستعمرات أيدت مجلس كينيا التشريعى ، وقالت ان المناجم ثروة معدنية ، وتعتبر الأراضى التى تظهر فيها أراضى تاج .

ذلك أن الأراضى فى كينيا تنقسم الى أربعة أقسام من حيث الوضع القانونى لكل منها والادارة البريطانية هى التى تحدد مساحة وحدود كل نوع ، منها أراضى التاج ، وهى قابلة للتوزيع على الأوربيين بشكل ايجار أو منح ، ومنها الهضبة العليا التى يحرم على غير الأوروبيين التملك فيها ثم أراضى احتجاز الأفريقيين ، وهذه كما رأينا معرضة للنزع والتضاؤل رغم ازدحامها بالسكان وأخيرا أراضى المنافع العامة .

والى جانب المستوطنين الأوربيين توجد جالية أخرى من المهاجرين الهنود وهؤلاء يوضعون أحيانا فى طبقة واحدة مع العرب باسم الآسيويين ويخضعون لنفس النظم والقوانين ، وهم يكونون طبقة وسطى بين الأفريقين والأوروبيين ويشتغلون عادة بأعمال الحرف الفنية وبالتجارة فلا تسرى عليهم قوانين الاحتجاز اذ يتنقلون من المدن دون الالتزام بحمل بطاقة خاصة كتلك التى يجب على الأفريقى حملها ولكنهم لا يمتلكون نفس حقوق الأوربيين السياسية فنسبة تمثيلهم فى المجلس التشريعى لا تضارع أهميتهم العددية اذا ما قيست بالأوربيين ، كما

أنهم لا يستمتعون بجميع امتيازات الأوربيين الاقتصادية ، فلا يجوز لهم امتلاك الأراضى فى الهضاب .

وكان الاتجاه العام السائد لدى الجالية الهندية هو الرغبة فى المساواة مع الأوروبيين كطبقة ممتازة على حساب الأفريقيين ، وذلك حتى الحرب العالمية الثانية . ثم حين بدءوا يتحولون الى فكرة الاندماج مع الافريقيين تدريجا ، ففى سنة ١٩٠٦ تظاهر الهنود فى ممبسة احتجاجا على قرار المقيم العام البريطانى فى كينيا بتحريم أراضى الهضاب العليا على الهنود مثل الأفريقيين ، وبعد الحرب العالمية الأولى اتجه اهتمامهم الى المطالبة بالمساواة مع الأوروبيين فى الحقوق السياسية ، فلم تستجب الحكومة البريطانية الا جزئيا لهذا المطلب .

وترجع الهجرات الهندية فى شرق أفريقيا الى عهد دولة الزنج ، اذ اجتذبهم الرخاء الذى شهدته شرق أفريقيا فى ظل هذه الدولة ، وقد وجدهم البرتغاليون حين وصلوا الى المنطقة فى معظم الموانى فى بداية القرن السادس عشر ، والواقع أن التجار الهنود لعبوا دورا هاما فى جميع الأراضى الواقعة حول المحيط الهندى، وأنشأوا فيها جاليات نشطة ، وقد تزايد توافدهم على شرق أفريقيا فى عهد السيد سعيد ، وأصبحوا يحتلون مراكز رئيسية فى اقتصاديات البلاد ، وكان منهم ملتزم الجمرك ، وقدرهم همرتن القنصل البريطانى فى زنجبار بنحو ٤٠٠٠ فى أواخر عهد سعيد ، ولوحظ أن غالبية هؤلاء التجار الهنود (وكانوا يعرفون بالبنيان) ينتمون الى طائفتى الخوجا والبهرا ، وهى من الفرق الاسلامية المتفرعة عن الشيعة . وعلى العموم قدر عدد المسلمين فى ذلك الوقت بـ ٢٥٠٠ من ٤٠٠٠ وكانوا أميل من الهندوس الى الاستقرار فى البلاد ، ويأتى معظمهم من اقليمى كامبى وكوتش المواجهين للساحل الأفريقى ، وكانت العادة السائدة قبل السيد سعيد هى اكتفاء التاجر بالمكوث فترة قصيرة ريثما يكون فى أفريقيا الشرقية ثروة يعتد بها ثم يعود بها الى موطنه الأصلى .

على أن هجرة الهنود الجماعية لم تبدأ الا فى عهد الادارة البريطانية ، وبمناسبة بناء خط أوغندا الحديدى على وجه الخصوص ، فقد قدم للعمل فى هذا

المشروع فقط نحو ٣٦٠٠٠ هندى فى بداية هـذا القرن ، وفى عهـد استقلال سلطنة زنجبار كان الهنود يستمتعون بامتيازات الرعايا البريطانيين ولكن بعد فرض الحماية البريطانية على شرق أفريقيا ومجيء المستوطنين الأوروبيين أصبح من المستحيل معاملتهم على قدم المساواة مع الأوروبيين ، فلم يشتركوا فى المجلس التشريعى الذى أنشىء فى كينيا سنة ١٩٠٧ ، الا أنه بعد نهـاية الحرب العالمية الأولى أنشئت لهم دوائر انتخابية خاصة مكافأة لهم على تعاونهم فى الحرب . وفى أول مجلس تشريعى أخذ فيه بمبدأ التمثيل الطائفى خصص للهنود خمسة مقاعد سنة ١٩٢٣ .

وقد زيدت تدريجا عند تعديل تشكيل المجلس ، ولكن تمثيل الهنود لا يتفق وأهميتهم العددية اذا ما قيس بتمثيل الأوروبيين ، وكما كانت الطائفية تؤثر على الحياة السياسـية فى الهند ، فكذلك عملت السياسـة البريطانية على مراعاتها بالنسبة للجالية الهندية فى شرق أفريقيا ، فقرر للهندوس نصف المقاعد وللمسلمين خمسان ، وذلك تبعا للأهمية العددية ، لكل من الطائفتين .

وهذا يدلنا على أن المسـلمين بعد أن كانوا أغلبية فى عهـد دولة زنجبار المستقلة ، أصبحوا أقلية فى عهد الحكم البريطانى ، والى جانب هاتين الطائفتين توجد أقليات هندية أخرى تعامل معاملة خاصة لاعتبارات سياسـية . فالذين ينتمون الى مستعمرة جوا البرتغالية مثلا ، ليست لهم حقوق سياسية ، ذلك أن حكومة مستعمرة كينيا كانت تشترط الرعوية البريطانية بالنسبة للهنود والعرب الذين يستمتعون بالحقوق السياسية .

وكما أشرنا من قبل تحولت الجالية الهندية فى شرق أفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية الى فكرة الاندماج مع الافريقيين ، والاشـتراك معهم فى المطالبة بانهاء الامتيازات العنصرية ؛ وكان الأغا خان من أوائل الزعمـاء الهنود الذين دعوا أتباعهم الى أتباع هذه السياسـة ، ولهذه الدعوة أهميتها نظرا الى أن عـدد

الاسماعيلية فى شرق أفريقيا يبلغ نحو ٤٠٠٠٠ ، ثم أكد الرئيس نهرو هذا الاتجاه حين صرح بأنه على المهاجرين الهنود أن يعتبروا أنفسهم مواطنين أفريقيين والا فليعودوا الى بلادهم . وفى دورة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٤ ، انتقد كريشنا مينون مندوب الهنـد سياسـة بريطانيا العنصرية فى شرق أفريقيـا ، لهذا كله شن المستوطنون حملة على الجاليات الهندية فى كينيا خاصة واتهموا الهند بأنها تحرض الأفريقيين على (حركات العصيان) ، وبأن لها أهدافا توسعية فى شرق أفريقيا واستدلوا على ذلك بأن الهند أنشأت بعد استقلالها مندوبيـة سامية بنيروبى لتمثل مصالحها فى شرق أفريقيا ، ومن الواضح أن مبعث هذه الاتهامات هو مجرد الخوف من منافسة الهنود القوية للأوروبيين فى النشاط الاقتصادى . ومع يزيد المستوطنين سخطا على الجالية الهندية تزايد عددها بسرعة فائقة فى جميع أقطار شرق أفريقيا بصفة عامة ، وفى كينيا بصفة خاصة ، وفيما يلى جدول يبين توزيع السكان حسب أجناسهم فى سنة ١٩٥٨ :

أفريقيون :	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
هنـود :	١٥١ر٧٠٠
عـرب :	٣٣ر٠٠٠
أوربيون :	٥٧ر٧٠٠

ويلاحظ أن مفهوم عرب الوارد فى هذا الجدول لا يعنى بالضرورة الانتماء الى الجنس العربى وانما هو مفهوم اجتماعى . يعنى الانتماء الى طبقـة التجار المسلمين سواء أكانوا يتكلمون اللغة العربية أو السواحلية .

الحركة الوطنية ونتائجها الدستورية

ان وجود جالية كبيرة من المستوطنين الأوروبيين فى كينيا ، ميز السياسة البريطانية فيها بطابع خاص ، فأصبحت تختلف عن السياسة الانجليزية التقليدية المتبعة فى معظم المستعمرات والقائمة على تدريب الأفريقيين واعدادهم للوصول فى المستقبل البعيد أو القريب الى الحكم الذاتى . ولذلك كان الخلاف بين الادارة

البريطانية وبين النزعات الاستغلالية فى أفريقيا هو فى حقيقة أمره خلاف على الزمن اللازم للوصول الى الحكم الذاتى وليس خلافا على المبدأ . أما فى كينيا فقد كان الحكم البريطانى عائقا يحول دون الأفريقيين ودون المشاركة فى حكم أنفسهم بالرغم من انتشار الوعى السياسى فى السنوات الأخيرة بين عدد كبير من المثقفين .

ذلك أن المستوطنين يتصورون أن اليوم الذى سيتولى فيه الأفريقيون ادارة البلاد ، سوف تضيع فيه مصالحهم ويفقدون جميع ممتلكاتهم التى جمعوها خلال نصف قرن . ويكفى للوقوع فى هذا الخطر المحدق مجرد فقدان الأغلبية فى المجالس التشريعية ، ولهذا يمارسون الضغط على الحكومة المركزية بلندن حتى تبنى سياستها فى كينيا على أساس المحافظة على مصالحهم . فكانت الحكومة ترضخ لمطالبهم حتى وان لم تكن فى معظم الأحيان مقتنعة بتلك السياسة ، ذلك أن نظرة المستوطنين الى مشاكل المستعمرة التى يعيشون فيها تختلف عادة عن نظرة العاصمة فى أوروبا . لأن المستوطن الأوروبى يشعر دائما بأن السكان الأصليين هم أعداؤه الطبيعيون الذين يهددون كيانه فى الحياة ، ويؤدى به هذا الشعور الى التعصب بالجنس ثم يستتر هذا التعصب عادة وراء النعرات القومية.

وفى المستعمرات الخالية من المستوطنين ، كانت السياسة البريطانية تبدأ مراحل التدريب على الادارة بانشاء مجالس استشارية من سكان البلاد يرأسها الموظفون الانجليز الرسميون ويشتركون فيها كأعضاء . أما فى كينيا فقد ظل المجلس الاستشارى المركزى فى نيروبى قصرا على الأوروبيين ، وحتى بعد تحوله الى مجلس تشريعى لم يسمح للأفريقيين بدخوله قبل الحرب العالمية الثانية ومنذ سنة ١٩٠٥ ألف المستوطنون شبه حزب سياسى هو اتحاد الناخبين الأوروبيين وكان يهدف الى نقل السلطة تدريجا من يد ممثلى حكومة لندن فى المستعمرة الى أيديهم . وذلك عن طريق انشاء مجلس تشريعى للبلاد يختار أعضاؤه بواسطة الانتخاب ، وظلت المشكلة قائمة بينهم وبين الحكومة المركزية

على هذا الأمر حتى وقتنا الحاضر الى حد أن المستوطنين كانوا يشيرون أحيانا الى فكرة الانفصال عن الوطن الأم كما فعل المستوطنون فى أمريكا لولا أن ظروفهم لم تكن تسمح بذلك . فهم ما زالوا أقلية وسط أغلبية أفريقية ساحقة . ثم انهم يعتمدون اقتصاديا على مساعدات لندن .

على أن حكومة كينيا قبلت فى سنة ١٩٠٧ دخول عدد من المستوطنين فى مجلس الحاكم الاستشارى ولكن على أساس التعيين لا الانتخاب ، وكانت سلطات هذا المجلس محدودة جدا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ؛ وفى هذا الوقت أرادت الحكومة مكافأة المستوطنين على جهودهم فى الحرب ، فقررت اشراك عضوين منهم فى المجلس التنفيذى للمستعمرة سنة ١٩١٩ ، كان أحدهما لورد دى لامير أقدم مستوطن فى انبلاد ، والمجلس التنفيذى هو أشبه بمجلس وزراء فى البلاد المستقلة ، أما مجلس الحاكم الاستشارى فقد وسعت اختصاصاته وأصبح يحمل اسم المجلس التشريعى ، وتقرر سنة ١٩٢٢ الأخذ بمبدأ الانتخاب بالنسبة لعدد من المقاعد وزعت بين الأوروبيين والأسيويين ، ولكن الأغلبية ظلت معينة وأوروبية ، كما أن الحاكم احتفظ بحق الاعتراض على قرارات المجلس .

فمن بين ٤٠ مقعدا يتكون منها المجلس خصص أحد عشر للأوروبيين الذين يتم اختيارهم بالانتخاب وخمسة عن الهنود وواحد عن العرب . وبقى ٢٣ مقعدا يتم اختيارهم بواسطة التعيين منهم ٢٠ للأوروبيين ومعظمهم يختارون بحكم وظائفهم ١ عن العرب ، ٢ عن الأفريقيين . وكان الحاكم يختار هذين العضوين من بين الموظفين الانجليز .

ذلك أن الأفريقيين كما رأينا استبعدوا من المجلس التشريعى ، اما خوفا عن اثارة النعرة الوطنية . أو للاعتقاد بأنه لا يوجد من بينهم أشخاص أكفاء لاحتلال هذين المقعدين فى المجلس ، وانما سمح للأفريقيين بدخول المجالس البلدية والمجالس الاقليمة ، وكانت هذه الأخيرة تبلغ عشر مجالس طبقا للتقسيم

الادارى الذى تم فى كينيا بعد الحرب العالمية الأولى . ومع أن الأفريقيين ظلوا أقلية لاتذكر فى جميع هذه المجالس حتى فى المناطق التى لايوجد بها مستوطنون فقد اعتبر بعض المعتدلين من الانجليز أن اشراكهم فيها سيكون بمثابة مرحلة أولى لاعداد الافريقيين فى كينيا للحكم الذاتى . ولكن هؤلاء الساسة لم يجدوا تأييدا لتخطى هذه المرحلة ، أما المجالس الأفريقية المحضة التى أنشئت على غرار مجالس المستعمرات الأفريقية الأخرى ، فهى مجالس على المستوى القبلى ، وتعمل فقط فى مناطق الاحتجاز ويشرف عليها حاكم المنطقة البريطانى . ومن أهم اختصاصات هذه المجالس الاشراف على الشئون المدنية طبقا لتقاليد القبيلة . ومن ثم تمكنت من المحافظة على الكيان الأفريقى فى مناطق الاحتجاز ، وكان لها أثر كبير فى توجيه الحركة القومية .

ذلك ان الحدود السياسية التى اصطلح عليها الأوروبيون عند تقسيم خريطة أفريقيا ، لم توضع على أساس اجتماعى أو ثقافى أو قبلى ، فكان من المستحيل أن تنشأ حركات قومية على مستوى هذه المفهومات الجغرافية الجديدة فالوحدة السياسية قد تضم أجناس متعددة ، وقد تنتشر قبيلة واحدة على أراضى وحدتين سياسيتين أو بعبارة أخرى مستعمرتين أوروبيتين ، ومن ثم لوحظ أن كثيرا من المستعمرات الأفريقية كانت تصادف مشكلات عويصة عند وصولها الى درجة الاستقلال ، فهل تظل مقيدة بالنظام المركزى الذى دعم فى ظل الحكم الأوروبى ، وحينئذ يجب عليها أن تتجاهل التوزيعات القبلية بالرغم من أن القبيلة ما زالت فى أفريقيا هى الوحدة الاجتماعية التى تتعلق بها عواطف السكان وآمالهم ، أم تراعى هذه الانقسامات العريقة وتتبع نظاما فدراليا ولو على أساس تجمعات أكبر من القبيلة يكون بينها تجانس ثقافى كوحدة اللغة والدين ، وقد صممت غانا عند استقلالها على اتباع الحل الأول ، ولذلك اضطر نكروما الى القضاء على جميع مظاهر المعارضة وحكم حكما مطلقا حتى يثبت النظام المركزى فى وجه النزعات القبلية ، بينما تدل اتجاهات نيجيريا على أنها

ستسير نحو الحل الفيدرالى ، وهو الحل الأمثل لمواجهة المشكلة التى أشرنا اليها

واذا فقد كان الاطار الذى نشأت فى نطاقه أول حركة قومية فى كينيا هو اطار القبيلة ، وحتى الآن لم تتبلور الأفكار القومية بمفهومها الحديث ، ومما أخر ظهور الحركة القومية عدم وجود طبقة متوسطة من الأفريقيين المثقفين . على أن القبيلة التى خرجت منها أول حركة سياسية وهى قبيلة الكيوكيو يمكن وصفها بأنها شعب متكامل لتعدد فروعها وتكاثر عددها بحيث وصل الى نحو مليون ونصف ، ولا ينطبق عليها وصف القبيلة الا لأن علاقة الدم مازالت هى الأساس المعتبر فى الشعور بالتضامن بين أفراد هذه الجماعة .

وكانت جمعية الكيكويو المركزية التى تأسست فى سنة ١٩٢٢ هى أول مظهر عبر عن الاتجاه القومى الذى جـد فى شرق أفريقيا ، ولم تكن لهذه الجمعية أهداف سياسية معينة وانما انحصرت أغراضها فى أمرين رئيسيين وهما :

(أولا) المحافظة على تقاليد القبيلة فى وجه تغلغل الحضارة الأوروبية ، ولاسيما فيما يتصل بالعادات الاجتماعية وخاصة مسألة ختان البنات .

ولذلك اتخذت الجمعية موقفا عدائيا خاصا من المبشرين البروتستنت الذين كانوا يتدخلون فى مثل هـذه الأمور والذين يعتبرون أيضا حملة الحضـارة الأوروبية وناشريها بين الأفريقيين ، وكانت بيدهم جميع شئون التعليم . ولذلك كان من أهم ما عنيت به هذه الجمعية هو انشاء المدارس الخاصة التى تستخدم لغة الكيكويو فى التعليم واصدار الصحف بهذه اللغة الخاصة بينما كانت الهيئات الحكومية لا تستخدم سوى اللغة الانجليزية .

(ثانيا) محاولة استرداد الأراضى التى اغتصبها الأوربيون فى الهضاب ، وذلك حفظا لكيان القبيلة المـادى بعد أن ضاقت بها مناطق الاحتجاز ، ولمـا كانت الهضاب الخصبة مرتعا لقبائل الكيكويو قبل مجىء المستوطنين الأوربيين ، فقد كان ذلك هو العامل الرئيسى الذى دفع بالكيكويو الى السبق فى حركة الكفاح ضد الاستعمار الأوروبى .

ومع أن هذه الجمعية لم تتجاوز فى نشاطها ميدان الصحافة والتعليم ، أو بعبارة أخرى المقاومة السلبية ، فقد انتهزت حكومة كينيا فرصة قيام الحرب فحلت الجمعية سنة ١٩٤٠ ، وعندما سمح للأفريقيين بمزاولة نشاطهم من جديد تألفت جمعية أخرى فى سنة ١٩٤٤ باسم اتحاد كينيا الأفريقى برئاسة جومو كينياتا الذى أراد أن يعطى للهيئة الجديدة طابعا قوميا على أساس المفهوم الجغرافى الحديث لبلاد كينيا ، ولكن ظلت قبيلة الكيكويو تلعب فيها الدور الرئيسى ، وان اشتركت معها قبيلة الواكمبة التى صودرت أراضيها أيضا فى شرق نيروبى لصالح الاستعمار الأوروبى ، مما يدل على أن مسألة استرداد الأراضى ظلت هى المحرك الأول للمعارضة الأفريقية .

على أن الحرب العالمية كان لها تأثير بعيد فى حياة أفريقيا الاجتماعية والسياسية ، فمن جهة ساهم كثير من الشباب الأفريقى فى القتال بجانب جنود الكومنولث ، فكان على بريطانيا أن تخفف من القيود الاجتماعية والسياسية فى البلاد ، ومن جهة أخرى كون الجنود العائدون طبقة جديدة من (بلورتياريا المدن) انضمت اليها طبقة العمال الذين خرجوا من مناطق الاحتجاز ليعملوا فى المصانع التى أنشئت فى كينيا لسد حاجات البلاد بعد أن انقطعت الواردات من أوروبا ، وبذا تحطمت الحواجز الاجتماعية الشديدة التى كانت تفرق بين الأوروبيين والافريقيين قبل الحرب . وتمهد الطريق لقيام طبقة متوسطة من الأفريقيين ، ويمكن وصف اتحاد كينيا الأفريقى من وجهة النظر الأوروبية بالاعتدال ، فقد كان زعماؤه ومن بينهم جومو كينياتا قد أكمل دراسته للعلوم السياسية بموسكو مما هيأ لخصومه من المستوطنين اتهام الحركة بالشيوعية ، ولكن على العكس من ذلك ، لم تكن الحركة تهدف الى طرد المستوطنين أو الاستقلال استقلالا تاما ناجزا . وانما كانت مطالب الاتحاد حول الغاء الامتيازات الخاصة التى تستمتع بها طبقة المستوطنين الأوروبيين والرغبة فى اشراك الأفريقيين فى الحكم وفى النشاط الاقتصادى بما يتفق وأهميتهم العددية ، بل ان قادة

الحركة كانوا يصرحون برغبتهم فى بقاء كينيا داخل نطاق الكومنولث البريطانى اذا تحققت أهدافهم من الوصول الى الحكم الذاتى .

وكان من الممكن أن تساير كينيا حركة التطور الدستورى التى اتبعتها بريطانيا فى كثير من مستعمراتها بعد الحرب لولا تلك المشكلة العويصة المترتبة على وجود المستوطنين الأوروبيين بالبلاد ، فبينما كان الخلاف بين الحركة الوطنية فى غانا مثلا وبين حكومة لندن يدور حول مدى توسيع اختصاصات المجالس التشريعية المؤلفة من الأفريقيين ومدى خضوعها للحاكم العام ، اتخذ الخلاف فى كينيا مظهرا آخر يتعلق بكيفية تكوين هذه المجالس وتوزيع المقاعد بين عناصر السكان ، ولم يكن بوسع حكومة لندن أن تسحب من المستوطنين الأوروبيين سيطرتهم على هذه المجالس وذلك بتوزيع المقاعد توزيعا عادلا بين عناصر السكان المختلفة حسب أهميتهم ، وهكذا ظلت مساهمة الأفريقيين فى الحكم ضئيلة وكل ما استطاعت الحكومة البريطانية عمله سنة ١٩٤٤ هو ادخال عضو أفريقى واحد فى المجلس التنفيذى وزيادة عدد الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى الى ٧ على أن يكون جميعهم معينين بواسطة الحاكم العام ، وهو يختار هؤلاء الأعضاء من بين النواب الافريقيين فى مجلس القبيلة أو مجلس الحى ، ومثل هذه الحلول المنطوية على مبدأ التنازل للوطنيين عن أقل شىء ممكن تعتبر فى الحقيقة تحديا صريحا للشعور الوطنى ، فكانت أكبر حافز على اثارة العنف فى مستعمرة كينيا دون بقية المستعمرات أو المحميات البريطانية فى شرق أفريقيا .

بدأت حركة المقاومة المسلحة فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ على يد جماعة سرية ، يتألف معظم رجالها من قبيلة الكيكويو وتعرف بحركة الماو ماو . وقد أحيطت هذه الحركة بالسرية التامة فلا تعرف مبادئها على وجه التحديد أو طريقة تكوينها والأرجح أن تكون هذه الجماعة تطورا لبعض الجمعيات الدينية التى تعددت منذ العقد الرابع من القرن الحالى وكانت تهدف الى احياء عقائد البانتو وثقافتهم

وكلمة ماو ماو ذاتها غير معروفة الأصل ، فماو بالسواحيلية معناها القسم ، وفى تلك الحالة نفترض أن تكون هذه الكلمة تشير الى أن الانضمام الى الجماعة يسبقه قسم بالولاء ، وأن لهذا القسم أهمية روحية واجتماعية خاصة يدل على هذا ما ورد فى تقارير سلطات الأمن فى كينيا من أن القسم يحاط باحتفالات وطقوس عظيمة .

أما بلغة الكيكويو فان كلمة ماو تعنى أخرج وفى هذه الحالة تشير الى أن المنضم الى هذه الجماعة قد خرج من حالة العبودية الى حالة الكفاح . وتعتقد السلطات البريطانية فى كينيا أن جماعة الماو ماو امتداد لاتحاد كينيا الافريقى ، ولذا قررت حل هذا الاتحاد فى أوائل سنة ١٩٥٣ وقدمت زعيمه جومو كينياتا للمحاكمة وصدر الحكم سنة ١٩٥٤ بسجنه ٧ سنوات ، ولكن كينياتا ينفى بشدة وجود أى صلة بين منظمته السلمية وبين هذه الحركة الثورية .

ولم تتعد حركة الماو ماو طريقة حرب العصابات فى أى وقت من الأوقات ، وان كانت قد بلغت ذروتها فى الأشهر الستة الأولى بعد قيامها ، ولوحظ فى هذه الفترة أن حوادث الاغتيال اتجهت الى الأفريقيين الذين يتعاونون مع الأوروبيين بينما تجنبت الأسيويين وظلت اصابات الأوروبيين ضئيلة نسبية ، ومع ذلك فقد انقسم هؤلاء ازاء حركة الماو ماو الى حزبين . حزب رابطة الأوروبيين بزعامة الكولونيل جروجان وهو متطرف فى عدائه للأفريقيين ويدعو الى التمسك بجميع امتيازات المستوطنين بحجة أنهم يكونون الطبقة المنتجة ، التى تملك وسائل تنمية الثروة فى البلاد ، ولا شك أن فكرة تفوق الأجناس اقترنت فى ذهن المستوطنين بفكرة التفوق الاقتصادى ، والحزب الثانى : يعرف بحزب وحدة كينيا يتزعمه ميشيل بلونديل أحد المستوطنين ، ويدعو هذا الحزب الى ادماج عناصر السكان تدريجا واشراك الافريقيين فى الحكم منذ الآن ، ومن الناحية النظرية فتح باب الانضمام لهذا الحزب لجميع الأجناس ، ولكن لوحظ أن الأفريقيين لم يثقوا به فلم ينضم منهم سوى عدد قليل الى تلك المنظمة .

وفى اعتقاد هذا (الحزب المعتدل) أن سياسة الادماج هى الوسيلة الوحيدة لبقاء المستوطنين فى كينيا ، وأن سياسة العنف يمكن أن تؤدى فى النهاية الى طرد المستوطنين وقطع جميع العلاقات الودية مع بريطانيا .

ولعل حكومة لندن كانت أميل الى سياسة الفريق المعتدل ولكنها لم تستطع أن تتخذ اجراء حاسما يحقق أهداف سياسة الاعتدال ، فان الحقوق التى تقرر منحها للافريقيين فى دستور سنة ١٩٥٤ كانت من الضآلة بحيث أنها لم ترض أكثر الأفريقيين اعتدالا بالنسبة للحكم البريطانى ، وحسب هذا الدستور تقرر مبدأ الانتخاب للمرة الأولى بالنسبة لستة أعضاء أفريقيين يشتركون فى المجلس التشريعى ، وحتى هذا الانتخاب كان فى دوائر محدودة فقد وضعت شروط مالية واجتماعية كى يحصل الأفريقى على حق الانتخاب ، هذا فضلا عن أن أغلبية المجلس الساحقة كانت تتألف من العناصر غير الأفريقية فحسب دستور / ٥٤ ، زيد عدد أعضاء المجلس التشريعى الى ٥٨ موزعين على النحو الآتى :

(١) ٢٩ أعضاء معينون منهم ٩ أعضاء بحكم وظائفهم من بينهم الحاكم الذى يشغل منصب رئيس المجلس ، ٢٠ أعضاء غير رسميين يعينهم الحاكم دون التقيد بنسب عنصرية .

(٢) ٢٩ أعضاء منتخبون منهم ١٤ أوروبى .

وعلاوة على هذا حددت سلطات المجلس ، فهو الذى يقترح القوانين ، ولكن يجب لاصدارها موافقة السلطة التنفيذية . واذا فللحاكم العام البريطانى حق الاعتراض على قرارات مجلس كينيا التشريعى فضلا عن أنه بحكم قوانين الطوارىء التى صدرت بعد قيام ثورة الماو ماو اكتملت له سلطات الحاكم المطلق ومن ثم اتسعت هوة الخلاف بين الحكومة وبين الحركة الوطنية .

وفى سنة ١٩٥٦ عاد توم مابويا وهو زعيم أفريقى نقابى الى كينيا حيث وجد فراغا سياسيا فانتقلت اليه مؤقتا قيادة الحركة الوطنية ومع أنه يعد من

المعتدلين من وجهة النظر البريطانية الا أنه لا يختلف عن جومو كينياتا فى مبدأ المطالبة بالاستقلال الذاتى والأخذ بمبدأ الاقتراع العـام لانشاء سلطة تشريعية مسئولة فى البلاد ، وانما يختلف فقط فى وسائل تحقيق هـذه الأهداف فيدعو الى المقاومة السلبية ، ومن ثم طلب الى الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى الاستقالة منه ، واستجاب الأعضاء المنتخبون منهم مما جعل حل مشكلة كينيا بالطرق الدستورية أمرا عسيرا . كما أن الحكومة البريطانية لم تكن تعتقد بأن القضاء على الماوماو من الناحية العسكرية يكفى لتسوية المشكلة بصورة نهائية لاسيما وأن حركة الكفاح المسلح قد تختفى مؤقتا من كينيا وتظهر فى مكان آخر بشرق أفريقيا كما حدث فى نياسلاند سنة ١٩٥٩

ولذلك بدأت الحكومة البريطانية تفكر فى التفاوض مع قبول مبدأ الحكم الذاتى ، ولكن نجاح مثل هذه المفاوضات يتوقف على أمرين : أولا مدى تمسك بريطانيا بامتيازات الأقلية الأوروبية . وثانيا تحـديد زمن معين لتطبيق الحكم الذاتى ، وهذا ما أصبح حزب العمال ينادى به صراحة من أجل كينيا .

أهم مراجع البحث

The british common weath. London 1958.

Dilly (M) — British policy in Kenya Colony.
Thomas Nelson and Sons, New York 1937.

Eliot — The East Africa Protectorate.
E. Arnold Ltd., Lendon 1905.

Hailey Lord — 1. An African Survey Revised 1958 Oxford University Press, London 1957.

2. Native Adminstration in British African Territories.
H. M. Stationary Office, London 1953.

Kenyata — Facing Mount Kenya.
Secker and Warburg, London 1953.

Padmore — Africa : Britain's Third Empire.

Rawcliff — The Struggle for Kenya London 1945.

Reusch — A History of East Africa — L. 1954.

ومن المراجع العربية يجدر ذكر كتاب السياسة والحكم فى إفريقيا للدكتور عبد الملك عودة .